م.ت.ف. لوحدتها، وأن هذه الجبهة لا تشكل بديلاً لـ م.ت.ف.»[٤٤].

غير أن تشكيل «الانقاذ» جاء على حساب متانة وقوة التحلف الديمقراطي الذي فقد طرفين أساسيين منه، هما: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وجبهة التحرير الفلسطينية.

إن التباينات السياسية بين الفصائل الأربعة المشاركة في جبهة الانقاذ أملت، بدورها، صيغة الاعلان البرنامجي التنظيمي والسياسي. فقد ترك هذا البرنامج الأبواب مفتوحة أمام العمل المنفرد لكل فصيل من فصائل هذه الجبهة، وأستند إلى نصوص يمكن تفسيرها على اكثر من صعيد: إذ نص البند الرابع من المبادئ التنظيمية الأساسية على ان «يكون للجبهة قيادة وطنية تأخذ قراراتها على قاعدة الاجماع. وفي حال عدم توفره، يحق للطرف المعترض التعبير عن موقفه بشكل مستقل». كما حدد البرنامج تعريفاً لجبهة الانقاذ، على أنها «اطار مؤقت يعمل على إستعادة م.ت.ف. لخطها الوطني المعادي للامبريالية والصهيونية والمشاريع الرجعية والحلول الاستسلامية وإسقاط نهج الانحراف ورموزه». وأكد البند الأول من المبادئ التنظيمية الأساسية لجبهة الانقاذ «التمسك بمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وبرنامجها الوطني السياسي، والتنظيمي، وعلى قاعدة الالتزام بالميثاق الوطني وقرارات المجلس الوطني الفلسطيني في دوراته الشرعية»[٤٥].

هذا، وقد جاءت الدعوة السورية إلى تأسيس جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية، وتسمية خالد الفاهوم رئيساً لها عبر خطاب القاه الرئيس حافظ الاسد في إفتتاح المؤتمر القطري الثامن لحزب البعث العربي الاشتراكي الذي عقد في ٥ ـ ٢٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٥. وبعد ذلك بيوم واحد (١٩٨٥/١/٦)، إجتمع الاسد مع د. جورج حبش، على هامش اعمال المؤتمر. اجتماعاً مطولاً، تقدم الاسد خلاله باقتراح لتشكيل جبهة إنقاذ عريضة، وجبهة خلاص وطني فلسطينية، تضم التحالف الديمقراطي والتحالف الوطني والشخصيات الفلسطينية المستقلة. ودعا الاسد حبش الى ضرورة دعوة هذه الاطراف إلى مؤتمر عام. وقد أعرب حبش للاسد عن تقديره لهذه الدعوة، مؤكداً أن الجبهة الشعبية لا تعترف بدورة المجلس الوطني الاخيرة (السابعة عشرة) في عمان وما تمخض عنها من نتائج سياسية وتنظيمية، إلا انها، في الوقت ذاته، ترفض السياسات والتكتيكات التي تؤدي إلى تشكيل م.ت.ف. بديلة، أو موازية لـ م.ت.ف.»[٤٦].

بيد ان ذلك لم يعف الجبهة الشعبية من المشاركة في جبهة الانقاذ التي اسهم تأسيسها في إضعاف القوة المعنوية لاتفاقات عدن ـ الجزائر، مما الحق ضرراً واضحاً بالوضع داخل الاطار الفلسطيني. وكان السبب الكامن وراء هذه التشكيلات هو عجز هذه الاتجاهات عن تحقيق هدفها في الاستيلاء على القيادة بوسائل العنف الدموي، مما ادى بها الى السعي إلى اعلان قيادة جديدة للعمل الوطني الفلسطيني من خارج الاطر الشرعية لـ م.ت.ف. وتحت شعارات التمييز بين «الشرعية الثورية» و«الشرعية الشكلية»[٤٧].

وكمحصلة طبيعية لم تتمكن جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية من تأسيس هيئة قيادة موحدة، وبالتالي لم تحقق اياً من الشعارات السياسية والتنظيمية التي اعلنتها عند التأسيس، بل ان الحرب ضد المخيمات في بيروت أجهضت كل آمال مؤسسيها في أن يعابوا دوراً بديلاً لـ م.ت.ف.

لقد دلت تجربة جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية على أن الوضع الفلسطيني ليس